

حظر: رجاء عدم نشر محتويات هذا البيان قبل 2010/06/14 الساعة 1500 بتوقيت غرينتش

للإتصال: 1 212 614 9449

أدلة جديدة تقدم للأمم المتحدة تدين إسرائيل لضلوعها في البناء على مقبرة إسلامية تاريخية تعود الى القرن الثاني عشر.

مركز سيمون فيزنتال يعتزم بناء "متحف التسامح" على الموقع التاريخي بالرغم من تصاعد أصوات المعارضة العالمية التي قدمت التماسا إلى هيئة الأمناء في المركز.

14-6-2010 ، نيويورك، القدس، جنيف-

تقدم اليوم الأطراف التي تعمل على حماية مقبرة إسلامية في موقع مقدس يعود إلى القرن الثاني عشر من التنديس من قبل السلطات الإسرائيلية وأحد الممولين من الولايات المتحدة معلومات وأدلة أساسية جديدة إلى اليونسكو والمفوضرة السامع لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين المعنيين في الأمم المتحدة والحكومة السويسرية.

وكان الالتماس الأساسي للعمل العاجل قد وُجّه في جنيف في العاشر من فبراير من هذا العام، من قبل مركز الحقوق الدستورية في نيويورك بالنيابة عن الأحفاد من سلالة المدفونين في مقبرة مأمّن الله (ماميلا)، ومنهم 60 من الموقعين يمثلون أهم 15 عائلة عريقة في القدس. ويحتج أصحاب الالتماس بأن نبش آلاف القبور الإسلامية يعتبر انتهاكاً لاتفاقيات الدولية لحماية التراث الثقافي وحرية ممارسة العقائد الدينية والحق في الثقافة والحياة الأسرية.

ريود فعل عالمية

و يلقي ملحق الالتماس الذي قدم اليوم الضوء على تزايد الاهتمام الأممي وفي الإعلام العالمي وبين الجماهير الذين ترجموا تضامنهم بالتوقيع على العريضة الشعبية، التي ووقع عليها 8700 شخص حتى شهر حزيران. ويشير الملحق إلى عشرات المقالات التي نشرت في الصحف العالمية، بينما أكدت سلسلة من التحقيقات نشرت في جريدة هآرتس الإسرائيلية في مايو 2010، من خلال أدلة جديدة وصور خاصة، الحجج والأدلة التي قدمت في الالتماس المقدسي الأصلي كما خلقت موجة جديدة من الاهتمام العام بالمسألة.

وبينما يقوم المسؤولون في الأمم المتحدة التحقيق في العريضة المرفوعة لهم، خضعت القضية للنقاش في مجلس حقوق الإنسان الذي تبنى قراراً قوياً "يعرب عن قلقه العميق إزاء نبش القبور القديمة ونقل مئات الرفات البشرية من المقبرة التاريخية مأمّن الله (ماميلا) في مدينة القدس الشريف، وذلك بهدف بناء متحف التسامح".

وفي هذه الأثناء قام السفراء العرب والمسلمون في نيويورك بتقديم العريضة إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة في نيويورك، والتقوا مع الأمين العام بانكي مون الذي وعدهم بمتابعة المسألة مع اليونسكو وإسرائيل. كما أيدت وزيرة الخارجية السويسرية الدعوى وشجعت على الاستمرار في بذل الجهود نحو حل للخلاف، وجاء هذا في رسالة وجهتها للإطراف المعنية بالدفاع عن المقبرة "أن

سويسرا تستهجن خطة بناء متحف على موقع مقبرة أثرية إسلامية" الأمر الذي "لا يساعد على تعزيز التعايش السلمي بين الأديان المختلفة".

قال رشيد الخالدي، أستاذ كرسي ادوارد سعيد للدراسات العربية التابع لقسم التاريخ في جامعة كولومبيا في نيويورك: "سواصل جهودنا لكي تعالج هيئات الأمم المتحدة المختصة مسألة المقبرة على أكمل وجه، كما سنواصل جهودنا لإبقاء مسألة المقبرة على الأجندة الدولية، وذلك حتى تكف إسرائيل ومركز ويزنتال عن المشروع الذي ينتهك قدسية هذا المكان الشاهد على الثقافة المسلمة والفلسطينية المتوارثة".

### نداء توجهه الحملة الأهلية إلى مركز سيمون ويزنتال

لقد فند ملحق الائتماس ادعاءات مركز ويزنتال التي صدرت على اثر تقديم الائتماس الأول. وتظهر صور جديدة نشرت في الملحق بأنه ما زالت توجد في الموقع جدران وبقايا قبور قديمة، بعكس ما ادعاه مركز ويزنتال من أن جميع طبقات القبور والآثار التي كانت على الموقع قد أزيلت تماما.

كما ادعى مركز ويزنتال أن المجلس الأعلى الإسلامي كان قدم اقتراحا بالبناء على المقبرة في عام 1945 وان هذا مبرر كاف للاستمرار بالمشروع الحالي. بينما الحقيقة هي أن مركز ويزنتال تجاهل إن الخطة المزعومة لم تحظى بموافقة العلماء المسلمين الشرعيين آن ذاك. هذا ناهيك على أن المجلس المعني كان معين من قبل سلطات الانتداب البريطانية التي لم تكن مخولة بإصدار قرارات قضائية في مسائل دينية. ولم تلق الفكرة من أيديها.

ويؤكد الملحق بللائتماس الصادر اليوم أيضا على أن مجموعة المدعين المقدسين والتي يمثلها مركز الحقوق الدستورية، قد أطلقت هذه المبادرة المدنية بجهود أفراد متطوعون من العائلات أصحاب الشأن، دون أن تكون مرتبطة بأي منظمة سياسية أو غير سياسية.

وفي الأيام الأخيرة أرسل مركز الحقوق الدستورية نداءً إلى كل أعضاء هيئة الأمناء في مركز ويزنتال ، للمطالبة بتدخلهم ولتحذيرهم "من أن مسؤولية الاستمرار في بناء المتحف تقع على عاتق هيئة الأمناء، حيث إنها الجهة التي ستتعرض للمحاسبة من الجمهور والحكومات في حال دعمهم لهذا الاعتداء على العقل والذاهة الإنسانية".

وقال مايكل راتنر، مدير مركز الحقوق الدستورية "إننا توجهنا إلى أمناء المركز لكي يوقفوا هذه المهزلة في بناء متحف للتسامح على موقع مقبرة إسلامية، حيث أن كل عضو في هذه الهيئة يحجم عن التدخل لوقف المشروع يكون قد أيد بصمته تدنيس رفات الموتى وانتهاك موقع مقدس"

وقد اعتبرت مآمن الله مقبرة وموقعا مقدسا منذ أوائل القرن السابع، وذلك بدفن أصحاب النبي محمد صلعم، إضافة إلى عدد من أولياء الله الصالحين من الصوفيين، وآلاف من أبناء عائلات القدس، وذلك على مدار ألف عام. وقد اعتبرت جميع السلطات التي تعاقبت على إدارة مدينة القدس أن المقبرة مكان مقدس، بما في ذلك المجلس الإسلامي الأعلى وسلطات الانتداب البريطاني وصولا إلى السلطات الإسرائيلية نفسها. وكانت المقبرة لا تزال تستخدم حتى عام 1948 عندما احتلت إسرائيل الشطر الغربي من القدس.

وللحصول على المزيد من المعلومات يهاتفن الاطلاع على الموقع: [www.mamillacampaign.org](http://www.mamillacampaign.org)

ومركز الحقوق الدستورية مكرس لتعزيز وحماية الحقوق التي يكفلها دستور الولايات المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد تأسست في عام 1966 من قبل محامين يمثلون حركات الحقوق المدنية في الجنوب، ومركز الحقوق الدستورية ه و منظمة تعليمية غير هادفة للربح ملتزمة بالاستخدام المبدع للقانون كقوة إيجابية من أجل التغيير الاجتماعي. ويمكن زيارة موقع المركز على العنوان التالي [www.ccrjustice.org](http://www.ccrjustice.org)